

انعكاسات الأزمة اللبنانية على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسبل تجاوزها



حلقة نقاش
54



تنظيم مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت - 3 كانون الأول/ ديسمبر 2019

هذا التقرير

عقد مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات حلقة نقاش حول انعكاسات الأزمة اللبنانية على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسبل تجاوزها، شارك فيها نحو 30 خبيراً ومتخصصاً في الشأن الفلسطيني، وخصوصاً أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ونضع بين يدي القارئ الكريم في هذا التقرير أبرز المعلومات والمعطيات، وأبرز المخرجات والتوصيات المقترحة التي قدمها المشاركون. وفيما يلي قائمة بأسماء المشاركين في هذه الحلقة:

- **أحمد صباهي:** إعلامي، مقدم برنامج على قناة فلسطين اليوم
- **إقبال عميش:** باحثة، رئيسة وحدة التدقيق الأكاديمي في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
- **إيهاب توتونجي:** مدير جمعية الغوث الإنساني
- **باسم القاسم:** باحث، رئيس قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
- **جابر سليمان:** مستشار ومنسق لمنتدى الحوار اللبناني الفلسطيني، خبير شؤون اللاجئين الفلسطينيين
- **رأفت مرة:** صحافي وكاتب، رئيس الدائرة الإعلامية في حركة حماس في منطقة الخارج
- **رنا سعادة:** باحثة، رئيسة قسم الترجمة في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
- **سركيس أبو زيد:** كاتب ومحلل سياسي لبناني
- **سميرة صلاح:** ناشطة في العمل الفلسطيني، وخصوصاً في الوسط النسائي للاجئين الفلسطينيين في لبنان
- **سهيل الناطور:** قيادي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
- **د. شفيق شعيب:** أستاذ جامعي، منسق منتدى الحوار اللبناني الفلسطيني
- **صقر أبو فخر:** باحث في الشؤون الفلسطينية، مدير شؤون التحرير في مكتب بيروت للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
- **صلاح صلاح:** قيادي سابق في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وناشط في العمل الفلسطيني
- **طارق عكاوي:** رئيس منتدى الأعمال الفلسطيني اللبناني
- **علي عزام:** مدير مكتب مؤسسة الانتربول الخيرية INTERPAL في لبنان
- **علي هويدي:** مدير عام الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين
- **عمر كايد:** إعلامي، منتج برامج سياسية في قناة الميادين
- **فاطمة عيتاني:** باحثة في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
- **قاسم العينا:** المدير العام للمؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية (بيت أطفال الصمود) في لبنان
- **د. محسن محمد صالح:** مدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
- **محمود حيدر:** باحث ومحلل لبناني، مدير التحرير المركزي لمجلة الاستغراب المحكّمة
- **محمود العلي:** منسق مركز حقوق اللاجئين - عائدون
- **مروان عبد العال:** مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان
- **د. نزيه خياط:** أستاذ جامعي، ورئيس الهيئة الوطنية اللبنانية لدعم القضية الفلسطينية
- **هيثم أبو الغزلان:** كاتب فلسطيني، وعضو مكتب العلاقات في الجهاد الإسلامي
- **وائل سعد:** باحث، مساعد مدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
- **وائل نجم:** عضو المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان
- **وفاء اليسير:** رئيسة جمعية المساعدات الشعبية النروجية في لبنان (NPA) سابقاً، ومديرة صندوق الطلاب الفلسطينيين في لبنان
- **وليد محمد علي:** منسق شبكة "قادرين معاً" للدراسات والإعلام البديل
- **ياسر علي:** كاتب وشاعر فلسطيني، متخصص في شؤون اللاجئين الفلسطينيين
- **ياسين حمود:** مدير عام مؤسسة القدس الدولية

تقرير حلقة نقاش

"انعكاسات الأزمة اللبنانية على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسبل تجاوزها"

أولاً: أبرز المعلومات والمعطيات:

- بلغت نسبة الفقر العام بين اللاجئين الفلسطينيين 65%، ونسبة البطالة 56%، وفق المسحّين اللذين أجرتهما الأونروا والجامعة الأمريكية في السنوات 2010، و2015، مقابل 35% نسبة الفقر العام بين اللبنانيين. وهي نسب مرجحة للتزايد بشكل كبير خصوصاً بعد 2019/10/17 وبدء الحراك اللبناني؛ حيث إن أوضاع الكثير من العاملين الفلسطينيين هي أوضاع هشة جداً، وتغطي حالة الكفاف؛ والكثيرون هم من عمال المياومة الذين توقفوا عن العمل.
- ازدياد نسبة البطالة مع إقدام الكثير من المؤسسات الاقتصادية والشركات والمصانع والمحلات إلى تقليص عدد عمالها والاستغناء عن العمال الأجانب، أو تخفيض أجورهم. وكان العمال الفلسطينيون من أكبر المتضررين بسبب ذلك.
- انقطاع الكثير من العمال الفلسطينيين العاملين في قطاعات مثل الزراعة والبناء عن أعمالهم نتيجة لتعطل الأعمال في لبنان.
- صعوبة وصول التحويلات من أبناء الأسر الفلسطينية في الشتات نتيجة إجراءات المصارف اللبنانية، التي تحجز أموال المودعين والتحويلات، وتسلم مبالغ محدودة وفق شروط صارمة. وأظهرت بعض الدراسات أن أكثر من نصف الأسر الفلسطينية في المخيمات تتلقى تحويلات مالية من أبنائها المهاجرين، وأن ربع الأسر لديها فرد واحد على الأقل في الخارج، وأن تحويلاتهم إلى لبنان تتعدى حسب بعض التقديرات الـ 100 مليون دولار سنوياً.
- نفاذ المدخرات المتواضعة للكثير من الأسر الفلسطينية، وانكشاف وضعها المالي.
- التراجع المتواصل لخدمات الأونروا كماً ونوعاً، منذ سنة 2015، وبلغت ذروتها خلال السنتين 2018-2019، مع تضاعف الاحتياجات الفلسطينية، خصوصاً في الأزمة اللبنانية الأخيرة.
- انخفاض قيمة المساعدات التي تقدمها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية للمجتمع الفلسطيني في لبنان، عبر عدد من الصناديق والمشاريع التنموية والصحية والتعليمية، جراء الأزمة المالية التي تعانيها.
- تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي في المخيمات ومحيطها (نصف قوة العمل الفلسطينية تعمل في المخيمات ومحيطها)، نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي العام في لبنان.

- من المتوقع أن تتضمن آلاف الأسر إلى حالة العجز عن تغطية نفقات العلاج وشراء الأدوية.
- من المتوقع أن تتضمن آلاف الأسر إلى حالة العجز عن تغطية دفع رسوم المدارس والجامعات.
- من المتوقع أن تتضمن آلاف الأسر إلى حالة العجز عن تغطية أجور منازلها.
- الخشية من أن تتزايد وتيرة نزيف الوجود الفلسطيني في لبنان من خلال الهجرة، بعد أن فقد هذا الوجود أصلاً نحو 300 ألف من أبنائه، أو بعبارة أخرى أكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في لبنان (المسجلون يزيدون عن 540 ألفاً، وتقديرات الموجودين بحدود 250 ألفاً). وتوقّع ارتفاع وتيرة هجرة الشباب الفلسطيني مع تفاقم الأزمة، وخصوصاً إذا تمّ تشجيع الهجرة لأسباب سياسية، أو إذا سهّلت الدول المستقبلة لطالبي الهجرة إجراءات الهجرة.
- الخشية من تفاقم المشكلات الاجتماعية والنفسية لدى الشباب الفلسطيني، والانحراف الأخلاقي والسلوكي، في ظل انتشار الفقر، والبطالة، والحرمان، والانقسام الفلسطيني، وهو ما يُسهل على بعض الاتجاهات محاولة استغلال أوضاع الناس في تجنيد الشباب العاطل عن العمل لأجنداتها الخاصة، أو ليكونوا وقوداً لحالة التنافس والاحتراب الداخلي والخارجي.
- لوحظ تملل التجمعات الشبابية داخل المخيمات وارتفاع حدة نقدها وغضبها تجاه الأونروا والفصائل الفلسطينية.
- استمر الفلسطينيون على الحياد تجاه الأحداث والوضع الداخلي اللبناني، وهم ما يزالون منحازون إلى السلم الأهلي منذ أيام اتفاقية الطائف.
- اللاجئ الفلسطيني أضعف من أن يؤثر في الوضع اللبناني. والسياسات الرسمية طوال السنوات الماضية أخرجته من دائرة القدرة على التأثير بالوضع اللبناني.
- في سنة 2016، بلغ عدد إجازات العمل للاجئين الفلسطينيين 729 إجازة، حسب التقرير السنوي لوزارة العمل اللبنانية، في مقابل 210 آلاف إجازة عمل منحت للعمال الأجانب في لبنان. وتشير المعطيات إلى أن 7% فقط من العمال الفلسطينيين يحظون بعقود رسمية.
- خلال شهر من الحراك الشعبي، تذبذب سعر الليرة اللبنانية وانخفض بنسبة 33% تقريباً (في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2019)، وهو ما تسبّب في تراجع القوة الشرائية للناس في لبنان بشكل كبير.
- وفق بعض التقديرات، تصل نسبة استهلاك الفلسطينيين إلى مجموع الاستهلاك العام في لبنان إلى 10%.

- تصرف أسر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بحسب الخبراء، 50% من رواتب أفرادها على استحقاقات هي بالأساس في الليرة اللبنانية، وبالتالي انخفاض سعر صرف الليرة يؤثر على 50% من قيمة الرواتب والأجور المدفوعة بالليرة.
- هناك فرصة لأن ينتهي الحراك إلى مفصل تاريخي، وبالتالي الفلسطينيون متأثرون به بشكل أو بآخر؛ فقد يستفيدون من مزاياه، وقد يدفعون استحقاقاته.
- هناك أزمة سياسية ووطنية لبنانية كبيرة، ولا أحد يستطيع أن يرسم بصورة قاطعة اتجاهات تطورها فهي مفتوحة على مسارات عديدة لم يشهد لبنان مثلها بكل تاريخه، وانعكاسات ما يحصل يمس الجميع، ويجب على الفلسطينيين التمتع بأعلى قدر من الحكمة والوعي والموضوعية والعقلانية، لأن الموضوع حساس ومتشعب ومعقد، وطبيعة القضية الفلسطينية حساسة ومعقدة، وكذلك اللاجئين الفلسطينيين.
- الأولويات المطروحة اليوم هي أولويات مرتبطة بالأزمة اللبنانية وتداعياتها، مما يزيد تهميش التعاطي مع القضايا التي تدرج تحت عناوين غير لبنانية كمسألة اللاجئين. كما أن قضايا اللاجئين قبل الأزمة كان يتم التعامل معها بسياسة مركبة؛ بمعنى إطلاق عناوين منفتحة لمعالجة الملفات، تتبعها آلية تعطيل كبيرة على أرض الواقع بسبب الأولويات والمصالح والحسابات الداخلية، مما يؤدي إلى تغييب ملف اللاجئين في المحصلة.
- مظاهر الفقر الهائل الذي تعيشه فئات اجتماعية لبنانية لم تكن متوقعة، الفقر وحّد اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين. الفقراء اللبنانيون اليوم متروكون دون أي حماية اجتماعية، بل إن البعض يرى أن اللاجئين الفلسطينيين والسوريين يحصلون على دعم أكثر منهم، وهو ما أدى إلى حصول حملات تحريض، استخدمها البعض لأغراض سلبية.
- لبنان بلد صغير ولكن يمثل التقاء مصالح ومشاريع وجهات خارجية وإقليمية كبيرة جداً، لذلك فإن أي معالجة أو تغيير في أي مسألة في لبنان هي مسألة حساسة ومعقدة ولها تداعيات.
- التخوف (لا قدر الله) من أن تتطور الأوضاع في لبنان إلى انهيار أمني، أو صراع عسكري، واحتمالات الفتنة الطائفية والمذهبية، وانعكاساتها على الوضع الفلسطيني.
- لبنان الآن هو تركيبة لتوازنات طائفية سياسية (ديموقراطية طائفية)، والحسابات الطائفية لاعب رئيسي في صناعة القرار. وقد دفع الكثير من آثارها السلبية وكلفتها اللاجئ الفلسطيني، وهذا ما يفسر جانباً كبيراً من عدم تشريع القوانين الخاصة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

- الدولة اللبنانية هي المسؤولة عن إفقار اللاجئين الفلسطينيين، وإخراجه من الدائرة الاقتصادية في البلد عبر قوانين منع العمل ومنع الملكية، وعبر التضيق على المخيمات.
- الحراك الشعبي اللبناني الذي بدأ في 2019/10/17 غطى على الحراك الفلسطيني الكبير الذي بدأ في تموز/ يوليو 2019، وأصبح اللاجئين الفلسطينيين غير قادر على التعبير عن معاناته التي تضاعفت بسبب البيئة العامة المشغلة عنه، أو بسبب المخاوف من اتهامه بالتدخل في الشأن الداخلي.
- الدولة اللبنانية لم تلتزم بالوثيقة التي صدرت عن لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني بعنوان "رؤية لبنانية موحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان" في كانون الثاني/ يناير 2017، والتي اجتمعت عليها معظم القوى والأحزاب السياسية اللبنانية.
- الاشتباك الأمريكي الإيراني والصراع على النفوذ بينهما في المنطقة، وانعكاس ذلك على لبنان.
- الخشية من زيادة الضغوط الدولية على لبنان، وخصوصاً الأمريكيان لتنفيذ "صفقة القرن"، والسعي لتوطين ما تبقى من الفلسطينيين في لبنان، وذلك لإغلاق ملف اللاجئين.
- يجب مراقبة التصريحات الأمريكية حول الحراك الشعبي ومحاولة توظيفه لمصلحة أمريكا و"إسرائيل"، والشعار الذي أطلقه وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الأخير أن الحراك هدفه إخراج حزب الله من المعادلة السياسية وتحييد المقاومة والسلاح، بالإضافة إلى الموقف الأمريكي السلبي جداً والمعادي للقضية الفلسطينية وللحقوق الفلسطينية والتي عكسها ترامب وإجراءاته، ومنها تلك التي تم تطبيقها على الأونروا حيث انعكست سلباً على أداء الأونروا ودورها تجاه اللاجئين.
- الأزمة الإسرائيلية الداخلية وكيف ستعكس على الساحة اللبنانية، أو هل سيصدر الجانب الإسرائيلي، وتحديداً نتياهو، أزمته للخارج، لصالح حسابات انتخابية وشعبية.

ثانياً: أبرز المخرجات والتوصيات المقترحة:

- دعم فلسطينيي لبنان يجب أن يسير وفق خطين متوازيين:
 1. نشاط إغاثي طارئ ومستعجل يغطي حاجة أشهر السنة القادمة.
 2. إنجاز استراتيجية متوسطة وطويلة المدى لتحقيق صمود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتوفير العيش الكريم لهم، والحصول على حقوقهم المدنية والإنسانية.
- إقامة شبكات أمان اقتصادية واجتماعية للفلسطينيين في لبنان، تدخل فيها مؤسسات محلية ودولية. والمسؤول عن إيجادها هم الأونروا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل الفلسطينية، ورجال الأعمال الفلسطينيين، ومؤسسات العمل الخيري لفلسطين.
- تشكيل لجنة اقتصادية في لبنان مهتمة بتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، بحيث تقوم بدراسة عن احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات من أجل الصمود والعيش بكرامة، كأن تحدد المبالغ التي يحتاجها كل قطاع، من أجل القيام بمشاريع محددة بناء على الأرقام المقدمة.
- الضغط على الأونروا للتواصل مع الدول المانحة والممولين ليتحملوا مسؤولياتهم في تقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين في لبنان. والضغط على الأونروا لتفعيل أدائها بشكل أفضل.
- الاهتمام بطلب المساعدات للاجئين الفلسطينيين من الدول الإسلامية التي تدعم القضية الفلسطينية.
- عقد مؤتمر/ اجتماع عاجل يجمع كل المؤسسات المتخصصة، التي تقدم المساعدات للاجئين الفلسطينيين، على جميع المستويات، لتنسيق وتفعيل عملهم.
- ضرورة تحرك منظمة التحرير الفلسطينية للقيام بمسؤولياتها لدعم فلسطينيي لبنان، ووضع برنامج إغاثي، وترشيد المساعدات.
- يجب على المعنيين في الشأن الفلسطيني نقل الحالة الحقيقية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، لأن هناك تقصير إعلامي. فالمؤسسات الخيرية تعرف عن معاناة الفلسطينيين في الداخل أكثر بكثير مما تعرفه عن الفلسطينيين في لبنان.
- يجب صناعة الوعي، سياسياً وإعلامياً وتربوياً وسلوكياً وثقافياً بما يدعم صمود الشعب الفلسطيني في لبنان، وبما يزيد مناعته ضدّ التهجير والتوطين، وضد الاستغلال السلبي له لأي أجنداث تضر بالمصلحة الوطنية الفلسطينية واللبنانية.
- يجب على الفصائل متابعة اتصالاتها المكثفة مع القوى السياسية الحزبية اللبنانية، متابعة مطالب اللاجئين، وتزويدها بكل ما يتعلق بمعاناتهم.

- تشجيع مشاريع القروض الصغيرة في المخيمات، والسعي لتوفير البيئة القانونية التي تسمح بنجاح هكذا مشاريع.
- تشجيع التكافل الاجتماعي ولو بالقليل، وعدم التركيز دائماً على حملات التكافل الكبيرة والمكلفة.
- توجيه اليد العاملة الفلسطينية للتخصص في قطاعات مختلفة، غير قطاعي الزراعة والأبنية، لأن أي أزمة تؤثر في هذين القطاعين تنعكس سلباً على اليد العاملة الفلسطينية.
- تجهيز مذكرات تحدد الاحتياجات الطبية والغذائية وإرسالها إلى كافة الجهات الداعمة المحتملة الرسمية والشعبية.
- ضرورة وحدة الموقف الفلسطيني، حتى لا يستغل أي طرف من الأطراف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لأجندته الخاصة.
- الحاجة لإعادة بناء وصياغة المشروع الوطني الفلسطيني، بما ينعكس إيجاباً على فلسطيني الخارج بمن فيهم فلسطيني لبنان.
- الفلسطينيون معنيون بتحسين موقفهم السياسي في النأي بالنفس، والابتعاد عن الفتن والتخريب، وعمق التواصل مع الجهات اللبنانية.
- إنشاء منصة إعلامية هدفها تغيير الصورة الذهنية عن الفلسطينيين، وتفعيل الإعلام البديل Social Media، والقيام بحوارات ولقاءات مع الجهات والأطراف الرسمية والشعبية والإعلامية المختلفة.
- إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق تمثيلاً فلسطينياً شاملاً، لتتجاوز مع السلطة اللبنانية بخصوص أوضاع اللاجئين الفلسطينيين.
- اقتراح تشكيل مجلس استشاري فلسطيني مؤلف من أكاديميين وكتاب ورجال أعمال ومراكز أبحاث، يكون رافداً في الأفكار والمشاريع لهيئة العمل الفلسطيني المشتركة في لبنان.
- مراكز الدراسات مطالبة بتجهيز أدوات وعي للشعب الفلسطيني لتمكينه من الصمود، وعدم الانجرار إلى مبرعات قد تضر الشعب الفلسطيني في لبنان والحالة اللبنانية.
- إنشاء مكتب إحصائي له أذرع وأدوات ميدانية تتعاطى بشكل مباشر ويومي مع الواقع الفلسطيني وتنقل الإحصائيات الدقيقة.
- إن محاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية وإنجاز دولة القانون في البيئة اللبنانية كلها تصب في المصالح اللبنانية كما تصب في المصالح الفلسطينية.

- يجب التأسيس لمقاربة جديدة لملف حقوق اللاجئين الفلسطينيين، في ظل المتغيرات وخصوصاً "صفقة القرن" ومحاولة إلغاء حق العودة وفرض التوطين. هذه المقاربة هي العمل وفقاً لمبدأ المصالح العليا المشتركة للطرفين اللبناني والفلسطيني. حيث إن من مصلحة اللبنانيين الانتقال من دائرة التضامن فقط مع اللاجئين الفلسطينيين إلى الشراكة والتحالف في مواجهة مشروع التوطين وتداعيات "صفقة القرن".
- الحاجة لإنشاء هيئة وطنية فلسطينية لبنانية عليا للتنسيق لمواجهة التحديات.
- يجب ألا ننتظر الإعلام اللبناني ليدعو المعنيين بشؤون اللاجئين الفلسطينيين للمشاركة، وإنما تجب المبادرة لذلك، فلدينا العشرات من المتحدثين (فلسطينيين ولبنانيين) القادرين على التواصل مع وسائل الإعلام اللبنانية من فضائيات وإذاعات وصحف وغيرها.
- التواصل مع الجهات المتضامنة مع الفلسطينيين من داخل الحراك، وتوعية المجتمعات المدنية لتبني قضايا اللاجئين الفلسطينيين، انطلاقاً من الورقة المشتركة التي تعطلت بسبب الأزمة اللبنانية.
- الإسهام الفلسطيني في الاقتصاد اللبناني بما يعود بالنفع على الطرفين عبر:
 1. إطلاق نداء لزيادة التحويلات الفلسطينية إلى لبنان، لتسهم في تغطية احتياجات الفلسطينيين، وكذلك في إعادة هيكلة الاقتصاد اللبناني، خصوصاً في مجالات الزراعة.
 2. هناك خبرات فلسطينية في مجالات تهم الاقتصاد اللبناني، وعلى سبيل المثال في المجال النفطي حيث يمكن أن يستفاد منها في مجال الاستكشافات النفطية اللبنانية.
 3. تنشيط حركة الصادرات اللبنانية في العالم من خلال أصحاب الشركات الفلسطينية في الخارج. هذه النقاط تحتاج إلى انفتاح لبناني على الوضع الفلسطيني وإلى تعديل في القوانين اللبنانية خصوصاً في قرارات إجازات العمل.
- عقد مؤتمرات قارية لبلورة أشكال الصمود والنضال للشعب الفلسطيني، ولبلورة مشروع اجتماعي اقتصادي هوياتي، يعزز فلسطيني الداخل أيضاً.